

Distr.
GENERALTD/B/48/9
21 August 2001ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

جنيف، ١-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

لقد شهدت الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ تطورات بالغة الأهمية في الاقتصاد الفلسطيني أبرزت جوانب الضعف الهيكلي القائمة منذ أمد بعيد والتي تفاقمّت من جراء حدوث تقلص حاد واضطراب واسع الانتشار في النشاط الاقتصادي على مدى هذه الفترة. فمعدل البطالة المرتفع والمتقلب، والعجز التجاري المزمن، والفجوة المتسعة بين الاحتياجات للاستثمار والمدخرات الوطنية، هي أمور تعكس وجود اختلالات مستمرة تجلّت مرة أخرى خلال الأزمة الأخيرة. ولقد حدثت بعض التغييرات الهيكلية الهامة على مدى العقد، ولكن هذه التغييرات لم تقترن بأي تحسن ملحوظ في القدرة التوريدية للاقتصاد المحلي، مما أضعف قدرته على توليد ما يكفي من فرص العمل لقوة العمل الفلسطينية، وإنتاج ما يكفي من الصادرات لتغطية تكاليف الواردات، وتوليد المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات. يضاف إلى ذلك أن ضعف مساهمة المصادر المحلية في نمو الدخل القومي يؤدي إلى زيادة سرعة تأثير الاقتصاد بالصدمات الخارجية.

وبالرغم من التقدم المحرز على صعيد بناء المؤسسات والاصلاح التنظيمي وصياغة السياسة العامة الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية ١٩٩٤-١٩٩٩ التي استهلّت بمقتضى اتفاقات السلام المعقودة بين إسرائيل وفلسطين، فإن الأزمة الاقتصادية المستمرة على مدى أكثر من تسعة أشهر قد أفضت إلى إضاعة الكثير من هذه المكاسب. فبالإضافة إلى الخسائر المتكبدة التي تشكل ربع الدخل القومي على الأقل، وما أصاب الهياكل الأساسية الاقتصادية والتجارية من أضرار، فقد أسفرت الأزمة أيضاً عن حدوث انخفاضات حادة في دخل الأسر الفلسطينية وعن تفشي البطالة وتزايد حدة الفقر. وستعيق على السلطة الفلسطينية أن تعمل بسرعة على صياغة برنامج لتحقيق الانتعاش والإعمار في سياق عملية مستمرة لرسم السياسة العامة الاقتصادية. وبينما حاول الأونكتاد، فيما يقدمه من مساعدة تقنية إلى الشعب الفلسطيني، أن يستجيب لبعض الاحتياجات الجديدة التي نشأت عن الأزمة في قطاع التجارة وما يتصل به من خدمات، فقد ظل يركز على الجهود الطويلة الأجل في مجال بناء القدرات. وتهدف الأنشطة التشغيلية إلى مواءمة الخدمات التقنية المتخصصة الأساسية التي توفرها الأمانة مع الاحتياجات الإنمائية للسلطة الفلسطينية والتمويل المطلوب من المانحين. ولهذه الغاية، واصلت الأمانة تعزيز تعاونها مع الوكالات الدولية والجهات المانحة المعنية في توفير مساعدة ملموسة للشعب الفلسطيني.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض مادتها على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

المحتويات

الفصل	الصفحة
أولاً - التطورات في الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠٠٠-٢٠٠١	٣
ألف - جوانب الضعف الهيكلي المستمر	٣
باء - أزمة اقتصادية واسعة الانتشار ذات تداعيات بعيدة المدى	٧
جيم - آفاق تحقيق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني	١٠
ثانياً - المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني	١٢
ألف - الإطار والأهداف والأنشطة المنجزة، ١٩٩٧-٢٠٠١	١٢
باء - الأنشطة التشغيلية الرئيسية الجارية والأنشطة المقترحة ذات الأولوية	١٣
١ - السياسات والاستراتيجيات التجارية	١٤
٢ - تيسير التجارة وخدمات النقل والتمويل	١٤
٣ - التمويل والتنمية	١٥
٤ - الاستثمار ومشاريع الأعمال والمنافسة	١٦
جيم - استجابة الأونكتاد/مركز التجارة الدولية للأزمة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية والتنسيق فيما بين الوكالات	١٦
الجدول ١: الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة) - المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية، ١٩٩٣-٢٠٠٠	٦
الجدول ٢: برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، ١٩٩٧-٢٠٠٢	٦
(كما هو في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١)	١٨

الفصل الأول

التطورات في الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠٠٠-٢٠٠١

ألف - جوانب الضعف الهيكلي المستمر

١- إن التطورات التي حدثت في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ لم تؤد إلى إضعاف جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للأرض الفلسطينية المحتلة فحسب، بل إنها قد أبرزت أيضاً بعض جوانب الضعف الهيكلي الملازمة للاقتصاد الفلسطيني والتي أعاقت تنميته المطردة على مدى سنوات عديدة^(١). وقد أفضت الأزمة الأخيرة إلى إعادة تركيز الاهتمام على جوانب الضعف الرئيسية هذه وما تنطوي عليه من مسار إنمائي غير مواتٍ للاقتصاد الفلسطيني. ولقد تواصلت عملية الانتعاش التي كانت قد بدأت في أواخر عام ١٩٩٧ فحقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً قوياً في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ويقدر أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل معدل نمو قدره ٦ في المائة في عام ١٩٩٩^(٢). ويقدر أن يكون معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي قد بلغ ٣,٥ في المائة، ليصل إلى ١ ٩٦٥ دولاراً. وكان من المتوقع أن يتواصل نمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ وإن يكن بمعدلات أدنى؛ ولقد بدا لفترة وجيزة خلال تلك السنة أن الاقتصاد الفلسطيني بدأ يتجه نحو مسار نمو أكثر استدامة.

٢- إلا أن الاقتصاد الفلسطيني ظل خلال الفترة الانتقالية يعاني من اختلالات مزمنة. وقد حُلّ الأونكتاد في تقاريره ودراساته السابقة المشاكل الهيكلية المستفحلة والمستمرة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني^(٣). فالقصور في توليد فرص العمل، وتدني معدل الادخار، وضعف الأداء التصديري، هي أمور تشير جميعها إلى وجود مواطن ضعف مزمنة في جانب العرض، مما يفضي إلى إدامة الاعتماد المفرط على الاقتصاد الإسرائيلي. وهذا يؤدي بدوره إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني سريع التأثير بصفة خاصة بالصدمات الخارجية، ويقوّض الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة اقتصادية كلية أكثر استقراراً، وهي بيئة ضرورية بالنسبة لنشوء مسار نمو مستدام.

٣- وبالرغم من التقدم المحرز على صعيد بناء المؤسسات والإصلاح التنظيمي وصياغة السياسة العامة الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية ١٩٩٤-١٩٩٩ التي استهلكت بمقتضى اتفاقات السلام المعقودة بين إسرائيل وفلسطين^(٤)، فإن النتائج التي خلصت إليها البحوث السابقة تبدو أكثر انطباقاً، وذلك على ضوء التطورات التي حدثت مؤخراً. فالعلاقة بين القيود القائمة منذ أمد بعيد والضغط الجديدة يمكن أن تتجلى في عدة مؤشرات كلية تبين المعضلة الاقتصادية الفلسطينية المستمرة وتبرز مدى تأثير الاقتصاد الفلسطيني بصدمات خارجية كتلك التي حدثت في الأعوام ١٩٩١ و١٩٩٤ و١٩٩٦ وكذلك في عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول ١):

• الاختلال بين عرض اليد العاملة والطلب عليها، حسبما يظهر من معدل البطالة المتقلب الذي سجل ارتفاعاً حاداً في أوقات حرجة خلال الفترة الانتقالية ثم بدأ يظهر انخفاضاً مستمراً إلى أن أفضت الأزمة بين عشية وضحاها إلى ظهور الآلاف من العاطلين الجدد عن العمل. وبالنظر إلى أن نسبة عالية من قوة العمل الفلسطينية تعمل في إسرائيل، فإن ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي يتجلى بمزيد من الوضوح.

• الاختلال المستمر في التجارة والمدفوعات الخارجية، حيث سجل العجز التجاري زيادة مطردة قبل الفترة الانتقالية وأثناءها ليصل إلى ما يزيد عن نصف الناتج المحلي. ولئن كان العجز التجاري أقل عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية مقارنة بمعدل البطالة، فإنه يظل يتفاقم من جراء ضعف القدرة التصديرية وأنماط الاستهلاك غير المقيد التي يشجعها وجود هيكل استيرادي مفتوح نسبياً.

• عدم قدرة الاقتصاد على توليد قدر كافٍ من المدخرات الوطنية لتلبية احتياجات الاستثمار العام والخاص، حسبما يظهر من الفجوة المتسعة بين المدخرات الوطنية والاستثمار.

٤- وبالنظر إلى ارتفاع درجة عدم التيقن الناشئ عن هذه المشاكل الهيكلية والذي يزداد حدة من جراء الاحتلال المتطاول والتزاع والطابع المؤقت الذي تتسم به ترتيبات الفترة الانتقالية، فإن الاستثمار في الأنشطة الانتاجية ظل ضعيفاً. فتدني مستوى تكوين رأس المال (الرسملة) الذي لا يزال يعوق تنمية القاعدة الصناعية يتناقض مع الحصة الكبيرة لإجمال تكوين رأس المال التي تعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي والتي يكونها الاستثمار الخاص بصورة رئيسية. ولا يزال الاستثمار يتركز تركيزاً شديداً في نشاط البناء، وبخاصة للأغراض السكنية، مما يفضي إلى استمرار الاتجاهات التي ظهرت في فترة الثمانينات مع الدور المتعاضد لمصادر الدخل الخارجية^(٥).

٥- كما أن بطء وتيرة تنفيذ مشاريع الاستثمار العام في الهياكل الأساسية قد أفضى إلى عزوف القطاع الخاص الفلسطيني والمستثمرين الأجانب عن تنفيذ مشاريع تقوم على كثافة رأس المال في القطاع الإنتاجي. وقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر محدوداً على مدى الفترة الانتقالية، على الرغم من ظهور بعض المبادرات، ولا سيما من قبل المستثمرين من المغتربين الفلسطينيين، وهي مبادرات حققت بعض النتائج القصيرة الأجل وإن كان الالتزام الاستراتيجي الذي تولد عنها يظل محدوداً في ظل بيئة متقلبة. وبالرغم من مجموعة الحوافز المتاحة للمستثمرين الأجانب (الاعفاءات الضريبية لمدة طويلة، وضمانات الاستثمار، والمعاملة الوطنية، وحرية تحويل رأس المال إلى الخارج)، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاعات البناء والعقارات والسياحة.

٦- وبالرغم من استمرار الاختلالات، فقد حدث بعض التغييرات الهيكلية الهامة خلال الفترة الانتقالية؛ ومن هذه التغييرات بصفة خاصة حدوث انخفاض ملحوظ في نصيب القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، مقترناً

بنمو في نصيب الناتج الصناعي^(٦). وقد ساعد الانتعاش في القطاع الصناعي وتجدد النمو القوي في قطاع الخدمات، وبخاصة في الفروع ذات الصلة بالسياحة، في حفز نمو الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من عام ١٩٩٧، بينما انخفض معدل البطالة إلى ١٢ في المائة من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٦. واستقر العجز التجاري، وإن يكن عند مستوى عالٍ جداً. إلا أن القدرة التوريدية للاقتصاد المحلي ظلت مقيدة^(٧). وتدل المساهمة المحدودة للناتج المحلي الإجمالي في الدخل القومي على استمرار الاعتماد، لأغراض حفز النمو، على تصدير خدمات العمل التي تصدر بصورة كلية تقريباً إلى إسرائيل^(٨).

٧- وبالإضافة إلى هذه القيود الداخلية، كان الأداء غير السوي للاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً على نحو متزايد بالنظام التجاري الذي يخضع له الاقتصاد، استناداً إلى "بروتوكول العلاقات الاقتصادية" الإسرائيلي - الفلسطيني وما شاب تنفيذه من جوانب قصور خلال جزء كبير من الفترة الانتقالية. وغني عن القول إن هذا البروتوكول الذي يتسم بالعديد من السمات التي يتسم بها الاتحاد الجمركي قد أتاح للاقتصاد الفلسطيني أن يجني بعض الفوائد، على النحو المبين في التقارير الصادرة عن الأونكتاد منذ عام ١٩٩٤. إلا أن سريانه إلى ما بعد الفترة الانتقالية التي وضع من أجلها يفرض حدوداً صارمة على خيارات التجارة والتنمية المتاحة للاقتصاد الفلسطيني وذلك من خلال استمرار التشوهات في كميات ومصادر الواردات الفلسطينية والمستويات العالية للأسعار والتعريفات الجمركية الفلسطينية.

٨- وقد شجعت ترتيبات الفترة الانتقالية على إدماج الاقتصاد الفلسطيني بصورة ملتوية في الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تقدماً والأعلى دخلاً حسبما يتجلى من نطاق وقنوات تركيز التجارة مع إسرائيل. وفي غضون ذلك، كانت المصالح التجارية الإسرائيلية - الفلسطينية التي نشأت حديثاً ضمن الاتحاد الجمركي المؤقت منحازة أحياناً لأنشطة غير منتجة إلى حد بعيد هدفها الدخل الريعي^(٩). ويتزايد ضعف القدرة التنافسية الصناعية بسبب تضخم تكاليف التعاملات، مقترناً بالإجراءات الجمركية وإجراءات النقل البري والتخليص الجمركي المرهقة، فضلاً عن ضعف الهياكل الأساسية المادية.

٩- يضاف إلى ذلك أن المصدرين الفلسطينيين يعملون في ظل أوضاع صعبة تعوق وصولهم إلى الأسواق، مما ألغى فعلياً المزايا المحتملة التي تنطوي عليها اتفاقات التجارة التفضيلية التي تم التفاوض عليها مع مختلف الشركاء منذ عام ١٩٩٤. وقد أدى هذا إلى إعاقه تنويع التجارة، مما زاد من تقييد توسع القدرة التوريدية^(١٠). كما أعيقت التجارة بفعل عمليات إغلاق الحدود الإسرائيلية والتدابير المؤثرة على حركة السلع واليد العاملة. وهذا يحرم الاقتصاد الفلسطيني من دخل العمل في إسرائيل ويثبط التجارة مع بقية العالم. وتترتب على ذلك آثار فورية وطويلة الأجل، بالنظر إلى الوقت الذي يحتاجه الاقتصاد لكي ينتعش، حسبما لوحظ في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ مقارنة بالفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

الجدول ١

الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة) - المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية، ١٩٩٣-٢٠٠٠

السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
توليد الموارد	٢ ٧٥٩	٢ ٦٢٤	٣ ١١٢	٣ ٤١٣	٣ ٨٨٢	٤ ١٥٦	٤ ٦٢٢	٣ ٩٨٦
الناتج المحلي الإجمالي	٦٢٠	٥٧٥	٥٠٠	٤٦٩	٥١٢	٨٥٥	٨٧٩	٥٦٤
صافي دخل عوامل الإنتاج	٣ ٣٨٠	٣ ١٩٩	٣ ٦١٢	٣ ٨٨٢	٤ ٣٩٤	٥ ٠١١	٥ ٥٠١	٤ ٥٥٠
الدخل القومي الإجمالي	٢٧٨	٥٥٩	٣٤٩	٥٩٤	٣٤٠	٣٧٢	٢٦٨	٤٠٠
صافي التحويلات الجارية	٣ ٦٥٧	٣ ٧٥٨	٣ ٩٦١	٤ ٤٧٦	٤ ٧٣٤	٥ ٣٨٣	٥ ٧٦٩	٤ ٩٥٠
الدخل القومي الإجمالي المتاح								
استخدام الموارد	٣ ٠٦٨	٣ ٣٣٤	٣ ٥١٠	٤ ٢٩٧	٤ ٧٢٤	٤ ٩٢١	٥ ٣٦٢	٤ ٩٨٣
الاستهلاك	٦٥٥	٩٦٠	١ ١٩٥	١ ١٧٧	١ ٤١٧	١ ٦٨٤	١ ٨٤٩	١ ٥٩٤
الاستثمار	٥٨٩	٤٢٤	٤٥١	١٧٩	١٠	٤٦٢	٤٠٧	٣٣-
المدخرات الوطنية	٦٦-	٥٣٥-	٧٤٤-	٩٩٩-	١ ٤٠٧-	١ ٢٢٢-	١ ٤٤١-	١ ٦٣٧-
المدخرات الوطنية - الاستثمار	٩٦٤-	٩٧٧-	١ ٤٠١-	١ ٨٥٦-	٢ ٠٧٤-	٢ ٤٣٩-	٢ ٥٨٨-	٢ ٦٠٠-
الميزان التجاري								
بنود للتذكير								
السكان	٢ ٠٩٠	٢ ٠٦٠	٢ ١٤٩	٢ ٢٧٩	٢ ٥٧٥	٢ ٦٨٣	٢ ٧٩٩	٢ ٩٢٣
قوة العمل	٣٨٠	٤١٢	٤٥١	٤٧٩	٥٩٦	٦٦٧	٦٨٣	٧٨٧
العاملون في إسرائيل	٨٤	٧٠	٧٥	٧٦	٧٧	١١٩	١٣٥	١٠٠
العاطلون عن العمل	٢٤	٦٢	٨١	١١٤	١٢٨	٨٦	٧٩	٢٩٥
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	١ ٣٢٠	١ ٢٧٤	١ ٤٤٨	١ ٤٩٨	١ ٥٠٨	١ ٥٤٩	١ ٦٥١	١ ٣٦٤
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	١ ٦١٧	١ ٥٥٣	١ ٦٨١	١ ٧٠٣	١ ٧٠٦	١ ٨٦٨	١ ٩٦٥	١ ٥٥٧
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٤-	١٤	٣	١	٣	٧	١٣-	١٢-
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	٤-	٨	١	صفر	٩	٥	١٧-	١٧-
المدخرات - الاستثمار/الدخل القومي الإجمالي المتاح	٩-	١٤-	١٩-	٢٢-	٣٠-	٢٣-	٢٥-	٣٣-
الميزان التجاري/الناتج المحلي الإجمالي	٣٥-	٣٧-	٤٥-	٥٤-	٥٣-	٥٩-	٥٦-	٦٥-
العاطلون عن العمل/قوة العمل	٦	١٥	١٨	٢٤	٢٢	١٣	١٢	٣٧

المصادر: حُسبت بيانات عام ١٩٩٣ استناداً إلى بيانات مستقاة من Israel central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel*, 1995؛ وحسبت جميع بيانات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، الحسابات القومية، ١٩٩٤-١٩٩٩، بينما حسبت بعض المؤشرات الخاصة بعام ١٩٩٩ استناداً إلى متوسطات السنوات السابقة؛ أما بيانات عام ٢٠٠٠ فتستند إلى تقديرات وضعها الأونكتاد على أساس بيانات أولية لعام ٢٠٠٠ نشرها الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء في شباط/فبراير ٢٠٠١ مع مراعاة تأثير الأزمة.

باء - أزمة اقتصادية واسعة الانتشار ذات تداعيات بعيدة المدى

١٠- لقد طغت على التطورات التي حدثت في الأرض الفلسطينية خلال الفترة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ التي يشملها هذا التقرير مجموعة لم يسبق لها مثيل من القيود المفروضة على تدفقات السلع واليد العاملة والموارد المالية، مما أفضى إلى حدوث أزمة اقتصادية واسعة الانتشار لها آثارها الفورية والطويلة الأجل بالنسبة للتنمية الاقتصادية. وكانت القيود المفروضة على حركة التنقل حادة بصفة خاصة في حالة إغلاق الحدود الدولية بين الأرض الفلسطينية وإسرائيل والأردن ومصر، مما أدى فعلياً إلى عزل الأرض الفلسطينية عن بقية العالم. وقد استمرت عمليات إغلاق الحدود على مدى ثلاثة أرباع أيام العمل خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وحدها، بينما أُغلق مطار غزة الدولي على مدى نصف أيام العمل خلال الفترة نفسها^(١١). كما أُعيق تدفق السلع بين الفترات التي شهدت عمليات إغلاق كامل، مع تشديد الترتيبات الأمنية عند المعابر التجارية، مما أفضى إلى الحد من ساعات العمل وعدد الشاحنات التي تنقل البضائع والتي يسمح لها بعبور الحدود. وتزايدت حدة تقييد حركة تدفق السلع واليد العاملة من جراء تدابير الإغلاق الداخلي، حيث تم خلال معظم الفترة المذكورة إغلاق الطرق المؤدية إلى المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، بصورة دائمة أو مؤقتة، مما أفضى إلى تجزئة المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية إلى ٥٤ منطقة معزولة عن بعضها البعض. وفي غضون ذلك، أدى الإخفاق في تشغيل الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء مدة قصيرة أثناء الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠) إلى تقويض الوحدة الاقتصادية الضعيفة بين الضفة الغربية وقطاع غزة التي كان المقصود باتفاقات الفترة الانتقالية أن تضمنها^(١٢).

١٢- وقد تفاقم تأثير عمليات إغلاق الحدود وغيرها من القيود المفروضة على حركة التنقل وذلك بفعل العقوبات الاقتصادية التي طبقتها إسرائيل لفترات مختلفة منذ أواخر عام ٢٠٠٠. ومن أبرز التدابير المتخذة في هذا الصدد احتجاز إيرادات الضريبة غير المباشرة والإيرادات الجمركية المستحقة على إسرائيل للسلطة الفلسطينية والتي يُقدر أن تكون قد وصلت إلى ١٩٠ مليون دولار بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠١^(١٣). وقد تم تأخير أو احتجاز الشاحنات والشحنات التجارية الموجهة إلى المستوردين الفلسطينيين عبر الموانئ الإسرائيلية وذلك لأسباب أمنية وغيرها من الأسباب ولفترات غير محددة. كما عانى المنتجون والمستهلكون من حالات نقص متكرر في إمدادات المواد الخام مثل الأسمت والمواد الكيميائية فضلاً عن إمدادات الوقود والحبوب وغيرها من الواردات السائبة السريعة التأثير بالقيود المفروضة عند الحدود أو بحظر الدخول إلى الأرض الفلسطينية^(١٤).

١٣- وقد كان أثر هذه التدابير شديد الوطأة على الاقتصاد الفلسطيني، مما حرمه من مصادر دخله الرئيسية. فقد استنزفت موارد الاقتصاد، وتقدر خسائره المتكبدة بما يتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات من الدولارات في فترة الأشهر الستة الأولى وحدها، وفقاً لما تشير إليه مصادر مختلفة^(١٥). وهذا يشمل على خسائر ناشئة عن

انخفاض دخل العمل في إسرائيل (وهي تشكل قرابة ٢٠ في المائة من مجموع الخسائر)، وعن حدوث تراجع في نشاط معظم القطاعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تكبد خسائر غير مباشرة (تدمير الهياكل الأساسية) تقدر بما يزيد كثيراً عن ٢٠٠ مليون دولار خلال الفترة نفسها^(١٦). ومع انخفاض الناتج المحلي بمقدار النصف تقريباً في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يقدر أن يكون نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي قد انخفض بنسبة تبلغ نحو ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ مقارنة بالسنة السابقة^(١٧). وفي دراسة استقصائية للخسائر الاقتصادية أجراها الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء تشمل الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تبين أن أنشطة الصناعة التحويلية والبناء قد تكبدت أعلى الخسائر، إذ شكلت خسائرها مجتمعة ما نسبته نحو ٤٠ في المائة من حجم الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

١٤- وسجل معدل البطالة زيادة سريعة وحادة. فقد أُفيد بأن نحو ٣٠٠.٠٠٠ فلسطيني يشكلون ما يعادل خمسي قوة العمل تقريباً كانوا عاطلين عن العمل بحلول منتصف عام ٢٠٠١. وأظهرت مؤشرات الفقر زيادة حادة خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، حيث يعيش ما يزيد عن مليون شخص، أي ثلث مجموع السكان الفلسطينيين، دون حد الفقر المقدّر بمبلغ ٢,١٠ دولار في اليوم^(١٨). وإذا قيس مستوى الدخل بالنسبة إلى تدهور دخل الأسر المعيشية، يقدر أن يكون دخل ما نسبته ٦٤ في المائة من الأسر المعيشية الفلسطينية قد انخفض إلى ما دون ٤٠٠ دولار في الشهر (للأسرة المؤلفة من ستة أفراد)^(١٩). وقد أخذ الاقتصاد يعاني من حالة مديونية متزايدة، وشهد القطاع الخاص أزمة سيولة، بينما يُتوقع أن يتزايد عجز ميزانية السلطة الفلسطينية ليصل إلى ٥٢٤ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠١، أو ما نسبته نحو ٢٥ في المائة من ميزانية الطوارئ المتوقعة لهذه السنة^(٢٠).

١٥- وقد سارع الأعضاء الرئيسيون في مجتمع المانحين إلى الاستجابة للاحتياجات الملحة الناشئة عن الأزمة، فقاموا بتقديم الدعم للميزانية وتنفيذ مشاريع طارئة لمساعدة المحرومين والعاطلين عن العمل^(٢١). وقرر مؤتمر قمة الدول العربية المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ توفير مبلغ مليار دولار في شكل إغاثة ومعونة، رغم أن تسديد الأموال الملتزم بدفعها لم يكن كافياً للاستجابة لحجم هذه الاحتياجات ونطاقها. فبينما تم التعهد بدفع نحو ٧٠٠ مليون دولار بحلول منتصف عام ٢٠٠١، لم يتم دفع سوى ٢٧٠ مليون دولار جاء جزء منها في شكل قرض "ميسر" لتوفير دعم للميزانية لفترة تسعة أشهر، إضافة إلى ما لا يقل عن ٤٠ مليون دولار مُنحت في شكل مساعدة طارئة. وفي غضون ذلك، قدم الاتحاد الأوروبي منحة قدرها ٨٧ مليون يورو لمساعدة السلطة الفلسطينية في تغطية النفقات العاجلة، ووافق البنك الدولي على تقديم منحة قدرها ١٢ مليون دولار لتوفير فرص العمل للعمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل. وقد ظهرت بموازاة تدابير الدعم الهامة هذه مبادرات من قبل المانحين والمنظمات الدولية تشتمل على توفير فرص العمل والمعونة الغذائية والخدمات الاجتماعية ودعم الميزانية.

١٦- ولئن كان من الواضح أن للأزمة تكاليف كبيرة، فليس من الواضح بالقدر نفسه كيف سيتمكن الاقتصاد الفلسطيني من تحقيق الانتعاش وما هي المدة التي سيستغرقها ذلك^(٢٢). وقد سبق لمنسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة أن صرّح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بأن "ما تحقق من تقدم في الأحوال المعيشية للفلسطينيين على مدى السنوات الثلاث الأخيرة قد تبدّد بالكامل خلال الشهرين الأخيرين"^(٢٣). وقد أفضت الأزمة إلى تحويل اهتمام مجتمع المانحين بعيداً عن المشاريع الإنمائية ليركز على توفير فرص العمل الطارئة، مما أفضى إلى وقف العمل بمشاريع الهياكل الأساسية ومشاريع المساعدة التقنية الطويلة الأجل التي كان الهدف منها تحسين القدرة التوريدية للاقتصاد. وفي هذه الأثناء، أدت التدابير التقييدية إلى تفاقم جوانب الضعف الهيكلي، مما يهدد بحدوث مزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية. كما تم وقف العمل بمشاريع الاستثمار الرئيسية، نظراً لتعاظم المخاطر السياسية والاقتصادية.

١٧- وقد تعرض قطاع السياحة والنقل وما يتصل به من خدمات، وهو قطاع شديد الحساسية لمثل هذه الاضطرابات، لضغوط شديدة بصفة خاصة بعد عدة سنوات شهد فيها استثمارات جديدة مطردة. وفي هذه الأثناء، سجل الأداء الزراعي مزيداً من التدهور، حيث اضطر المزارعون إلى التخلي عن حصاد محاصيلهم في الحقول تجنباً لتكبّد تكاليف إضافية^(٢٤). وسجلت الصادرات الزراعية انخفاضاً حاداً في الوقت الذي كانت توجد فيه حاجة لزيادة الصادرات من أجل المساعدة في تمويل الاستثمارات اللازمة لتنمية إنتاجية هذا القطاع. وهذا يؤدي بدوره إلى إعاقة عمليات التحول الهيكلي الضرورية لتصحيح الاختلالات المزمنة في الاقتصاد، ولا سيما اعتماده الشديد على الموارد الخارجية لأغراض حفز النمو وبالتالي سرعة تأثره بالصدمات.

١٨- كما أن قدرة السلطة الفلسطينية على تلبية الاحتياجات الإنمائية للشعب الفلسطيني، وهي قدرة محدودة أصلاً، قد تعرضت لمزيد من التقلص. وترزح السلطة الفلسطينية تحت أعباء مفرطة فيما يتصل بقدرتها على مواصلة توفير الخدمات الاجتماعية، نظراً لإعادة تخصيص الموارد في اتجاه مشاريع الطوارئ. وبحلول منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠١، كانت السلطة الفلسطينية قد أنفقت مبلغ ٦٣٠ مليون دولار لتغطية التكاليف المرتبطة بتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، وتوفير الأغذية للفقراء، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية المتضررة، وغير ذلك من الخسائر^(٢٥). وفي غضون ذلك، أخذت التزامات الدين العام تسجل زيادة مطردة، حيث تشكل القروض نسبة متزايدة من المعونة. وبالنظر إلى اتجاه الانخفاض في المعونة المقدمة من المانحين، فقد أصبحت استمرارية الجهود الإنمائية معرضة لمزيد من المخاطر. ويبدو أن مهمة تنمية الاقتصاد الفلسطيني قد باتت مهمة أكثر جساماً من أي وقت مضى وذلك بالنظر إلى ضعف معدلات التبادل التجاري فيما يخص المنتجات القائمة على كثافة العمل وضعف إمكانيات وصول الصادرات إلى الأسواق.

جيم - آفاق تحقيق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني

١٩- يواجه المسؤولون عن رسم السياسة العامة الاقتصادية في السلطة الفلسطينية، حسبما أوضح أعلاه، تحديات هائلة في الوقت الراهن وفي السنوات القادمة. وسيتعين التصدي لهذه التحديات بصرف النظر عن التأثير النهائي للأزمة الاقتصادية الفلسطينية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ أو عن الوقت المحدد الذي سيستعاد فيه وضع شبه طبيعي في النشاط الاقتصادي والعلاقات مع إسرائيل وبقية العالم. وقد أصبحت الضغوط الهيكلية و"الانتقالية" التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، والتي تناولتها الفقرات السابقة، معروفة تماماً الآن للسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي. ولئن كان تشخيص هذه الضغوط وتحليلها يمثلان شرطاً ضرورياً لاتخاذ إجراءات فعالة على صعيد السياسة العامة، فإن الأمر الأكثر أهمية الآن يتمثل في العمل بسرعة على صياغة برنامج لتحقيق الانتعاش والإعمار في سياق عملية أكثر استمراراً لصياغة السياسة الاقتصادية. ولا يهدف هذا التقرير إلى وصف الحلول الناجعة أو التنبؤ بالكيفية التي سيسير بها الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل. فالواقع أنه ليست هناك أية "صفة" فجائية أو سرية يُنصح باتباعها: فتحليلات التحديات الإنمائية وخيارات السياسة العامة التي أجرتها المصادر الفلسطينية والدولية، بما فيها الأونكتاد، قد تناولت العديد مما تنطوي عليه هذه المسألة من جوانب قطاعية وجوانب على صعيد السياسة العامة. ومن المؤكد أن السلطة الفلسطينية تدرك مجموعة تدابير السياسة العامة التي يمكنها اللجوء إليها في ظل الظروف الراهنة، وقرارات السياسة الاقتصادية التي يجب أن تنظر في اتخاذها في سعيها إلى بناء "اقتصاد وطني".

٢٠- ويأتي في صدارة ما يجب القيام به في هذا الصدد تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج قصيرة الأجل من أجل مساعدة الاقتصاد في استيعاب الصدمة الأخيرة والبدء في الانتعاش. ويلزم في المقام الأول توفير قدر كبير من الدعم لأغراض الإعانة والرعاية الاجتماعية من أجل مساعدة تلك الأسر التي أصبحت تعاني من العوز نتيجة للأزمة. ومن المؤكد أن إزالة القيود التي فرضت خلال السنة الماضية على تدفقات التجارة واليد العاملة ستوفر وحدها قوة دفع هامة لتوليد الدخل والإنتاج الضروريين لحفز الطلب الكلي. ولكن هذا لن يكون كافياً لتحقيق انطلاقة سريعة في الاستثمار وتعزيز الصادرات، وكلاهما مجالان سيظلان عرضة للتأثر الشديد بجوانب الضعف الهيكلي المبينة أعلاه. كما أن برامج توفير فرص العمل الطارئة التي استهلكت بالفعل لن يكون لها تأثير رئيسي في الحد من البطالة الفلسطينية ولا سيما إذا لم تتسن العودة إلى مستويات العمل السابقة في إسرائيل.

٢١- وبالتالي فسيلزم بذل جهود هادفة وأكثر قوة من أجل تشجيع خلق فرص عمل تتوفر لها مقومات الاستمرار في الاقتصاد المحلي، بدءاً بتلك القطاعات التي اضطرت لتسريح العمال خلال الأزمة، فضلاً عن الفروع الأخرى التي تبين أن لها مساهمة محتملة في النمو والصادرات وخلق فرص العمل، مع أن هذه المساهمة لم تتحقق عملياً بسبب نقص الاستثمار وعدم التيقن من إمكانيات تسويق الصادرات. وسيكون للوكالات الدولية، إلى جانب الالتزام المتجدد من قبل المانحين،

دور مفيد في تزويد السلطة الفلسطينية بما تحتاج إليه من مشورة تقنية وتدريب ودعم مالي من أجل الشروع في تنفيذ برنامج يتسم بالمصداقية للسير بالاقتصاد على طريق النمو المطرد.

٢٢- وقد شرعت السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٠، بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي، في التخطيط لوضع "إطار للسياسة العامة الاقتصادية" يشرف عليه مجلس أعلى للتنمية من أجل ضمان "أن تسهم السياسات الاقتصادية على مدى السنوات القادمة مساهمة إيجابية وهامة في التصدي للتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني"^(٢٦). ولئن كانت التطورات التي شهدتها العام الماضي قد أفضت إلى تعطل تنفيذ هذه العملية الهامة على صعيد رسم السياسات، فستكون السلطة الفلسطينية بحاجة إلى أن تبدأ في وقت قريب باستئناف العمل من حيث انتهت. ولقد أتاح أزمة الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ للسلطة الفلسطينية، بشكل ما، فرصة لإعادة تركيز وتنشيط هذه العملية، آخذة في اعتبارها الاتجاهات الهيكلية فضلاً عن الاتجاهات الأحدث. وكما لوحظ في تقييم أجراء الأونكتاد للإنجازات الاقتصادية للفترة الانتقالية ومهام المستقبل وأنجز عشية حدوث الأزمة^(٢٧)، فإنه:

من المسلم به الآن على نطاق واسع، فيما تستعد السلطة الفلسطينية لتولي مسؤولياتها كحكومة وطنية، أنه لا بد من إعلان سياسة عامة بعيدة المدى. فهذا يساعد في تحديد الجهود المطلوبة لبناء المؤسسات وفي وضع التدابير الإصلاحية وصوغ برامج إعادة التعمير، كما يساعد في توجيه عملية إعداد سياسة للتنمية الاستراتيجية. وذلك أيضاً يزود المسؤولين عن رسم السياسة العامة بتقييمات مدروسة وقابلة للقياس بخصوص ما سترتب على اتباع مسار إنمائي بديل من تكاليف ومنافع اقتصادية ومالية طويلة الأجل. وإضافة إلى ذلك، سيكون إعلان السياسة العامة هذا بمثابة مرجع لا غنى عنه في المفاوضات الاقتصادية على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو العالمي.

٢٣- وإلى أن تستقر الحالة إلى حد يكفي لتمكين المسؤولين عن رسم السياسات في السلطة الفلسطينية من إعادة التركيز على متطلبات السياسة العامة الاستراتيجية، فإن كل ما يمكن توقعه هو أن الاهتمام سيظل منصباً على الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الفورية الناشئة عن الأزمة. إلا أنه بعد عقد من الأزمات الاقتصادية وعمليات الانتعاش والتوقعات المتفائلة والوعود غير المحققة، يتبين أن الأزمة الأخيرة قد أعادت في الواقع تأكيد الترابط القوي بين التنمية والسلم. ومثلما أبرزت الأزمة أن التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني هي مسألة مشكوك فيها في ظل الظروف الراهنة أو تلك الظروف التي سادت خلال الفترة الانتقالية، فإن من شأن الجهد الإنمائي الفلسطيني المستمر أن يساعد في تهيئة الأوضاع على الأرض من أجل تعزيز الاستقرار والسلم على المدى الطويل. والواقع أن البحوث الكمية^(٢٨) التي أجرتها أمانة الأونكتاد مؤخراً قد بينت إمكانية وأهمية تصحيح الاختلالات والتشوهات التي تم استعراضها أعلاه والتي شلت الاقتصاد الفلسطيني على مدى عقود. وفي ضوء التطورات المثبطة التي حدثت في السنة الماضية والتي تم استعراضها أعلاه، فإن هذه الإشارة الختامية إلى تلك العملية تهدف إلى إعادة تأكيد الثقة في تحقق الآمال الواقعية بأن ينعم الشعب الفلسطيني بمستقبل تنمية أفضل بعد سنوات عديدة من الحرمان.

الفصل الثاني

المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

ألف - الإطار والأهداف والأنشطة المنجزة، ١٩٩٧-٢٠٠١

٢٤- وفقاً للخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، تطورت المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني لتتخذ شكل برنامج تعاون تقني متكامل ومتعدد الأوجه، يستند إلى الخبرة الفنية للأمانة ككل. وعندما شرع الأونكتاد في تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية للسلطة الفلسطينية في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، كان محور تركيز المساعدة التقنية يتقرر على أساس الاحتياجات ذات الأولوية المحددة من قبل السلطة الفلسطينية في المرحلة الأولى من برنامج الإعمار والتنمية. إلا أنه بالنظر إلى أن مجموعة احتياجات المساعدة التقنية قد اتسعت منذ ذلك الحين، فقد تزايدت أيضاً الخبرة الفنية للأمانة وما يقابلها من قدرة على الاستجابة بفعالية، بينما تحسنت قدرات السلطة الفلسطينية على استيعاب مثل هذه المساعدة. وهذا ما تم الاعتراف به في الفقرة ١٦٧ من خطة العمل التي اعتمدت في الأونكتاد العاشر والتي رحبت بالمساعدة التي تقدمها الأمانة إلى الشعب الفلسطيني ودعت إلى تكثيفها. وبالتالي فإن أنشطة الأونكتاد أصبحت بحلول عام ٢٠٠٠ تتسم بتركيز برنامجي أوضح وتصنف تحت أربعة عناوين:

- السياسات والاستراتيجيات التجارية؛
- تيسير التجارة وخدمات النقل والتمويل؛
- التمويل والتنمية؛
- مشاريع الأعمال والاستثمار وسياسة المنافسة.

٢٥- واستناداً إلى البحوث التحليلية والتجريبية في كل مجال من هذه المجالات والاحتياجات للمساعدة التقنية المحددة من قبل السلطة الفلسطينية، تمكنت الأمانة من تصميم وتنفيذ مشاريع مساعدة تقنية مستهدفة في المجالات التي تندرج ضمن نطاق اختصاصها. وفي بعض المجالات، لا تؤدي المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى بناء القدرات فحسب، بل إنها تولد فعلياً قدرات جديدة للتصدي للمشاكل الجديدة التي تواجهها السلطة الفلسطينية. وفي كل مجال من هذه المجالات البرنامجية، يجري توفير الخدمات الاستشارية وتدريب المجموعات وغير ذلك من طرائق المساعدة التقنية سعياً إلى تحقيق الأهداف الإجمالية التالية:

- تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية في مجال رسم السياسات وقدراتها الإدارية والمؤسسية بهدف تحسين أداء قطاعي التجارة والمالية العامة وما يتصل بهما من خدمات؛
- المساهمة في تهيئة بيئة تمكينية مناسبة لحشد الإمكانيات الإنمائية للقطاع الخاص الفلسطيني.

٢٦- وكما يتبين من الجدول ٢، فقد تم بحلول منتصف عام ٢٠٠١ تنفيذ خمسة مشاريع، وكان العمل جارياً للاضطلاع بأنشطة تشغيلية في إطار ثلاثة مشاريع أخرى، وكان قد أوشك على استهلال أنشطة في إطار ثلاثة مشاريع جديدة. وبحلول عام ٢٠٠١، كانت الأمانة قد أمّنت ما نسبته ٦٥ في المائة (نحو مليوني دولار) من مجموع الأموال اللازمة لتنفيذ جميع مقترحات مشاريع المساعدة التقنية المعدة من قبل الأونكتاد منذ عام ١٩٩٧. وهذا يمثل تحسناً هاماً مقارنة بالسنوات السابقة حيث وردت طلبات جديدة من السلطة الفلسطينية للحصول على مساعدة وتزايد الدعم المقدم من المانحين لأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد. ولا يزال من المطلوب تأمين نحو مليون دولار من موارد خارجة عن الميزانية للاضطلاع بأنشطة في إطار مشروعين جاريين (ممولين جزئياً) و ١٠ مشاريع مقترحة (غير ممولة) طلبت السلطة الفلسطينية تنفيذها، بما في ذلك الحصول على مساعدة تقنية عاجلة نظراً للأزمة الأخيرة (انظر الفرع جيم أدناه).

٢٧- وبينما كانت الأمانة مستعدة في منتصف عام ٢٠٠٠ للشروع في تنفيذ ثلاثة مشاريع إنمائية رئيسية جديدة، فإن هذا التكتيف المتوقع للمساعدة قد تعطل فجأة بسبب تدهور الوضع الميداني اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى تأجيل البدء في تنفيذ المشاريع الثلاثة المذكورة أعلاه، أوقفت أنشطة أخرى في مجالي توفير الخدمات الاستشارية والتدريب. وبالتالي لم يتسن للنفقات الفعلية على مشاريع المساعدة التقنية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ أن تجاري النمو في الموارد المتعهد بتوفيرها. وهذه التطورات تبرز المدى الذي يمكن فيه لمساهمة الأونكتاد في هذا المجال أن تحقق على أفضل وجه في ظل ظروف طبيعية ومستقرة في سياق اتباع نهج متكامل ومنظم ومنسق تنسيقاً جيداً مع البرامج الدولية ذات الصلة. وبينما أدت الحالة السائدة خلال السنة إلى جعل توفير المساعدة التقنية مهمة أكثر تعقيداً واقتضت العمل بوتيرة أكثر حيطة، فقد تم تحديد طرائق تتيح الاستئناف التدريجي للعمل في عدة مشاريع في عام ٢٠٠١، وبخاصة المشاريع التي تتوفر لها بالفعل الموارد اللازمة.

باء - الأنشطة التشغيلية الرئيسية الجارية والأنشطة المقترحة ذات الأولوية

٢٨- استؤنفت في منتصف عام ٢٠٠١ أنشطة المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد لصالح السلطة الفلسطينية والتي كانت مبرمجة قبل بدء الأزمة الأخيرة؛ وهناك أنشطة مشاريع جارٍ تنفيذها في كل مجال من المجالات البرنامجية الأربعة المذكورة أعلاه، إلى جانب أربعة مشاريع أخرى مقترحة وذات أولوية لم يتم الشروع في تنفيذها بعد

بانتظار توفر الموارد. وتستعرض الفقرات التالية بإيجاز التقدم المحرز في هذه المجالات مع تقديم معلومات إضافية في الجدول ٢ بشأن المشاريع المنجزة والجارية.

١ - السياسات والاستراتيجيات التجارية

٢٩- تمكنت الأمانة من مواصلة الاضطلاع بأنشطة توفير الخدمات الاستشارية والأنشطة التدريبية، في جنيف وفي الميدان، في إطار مشروعين مترابطين ترابطاً وثيقاً وهما: البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية، المرحلة الثانية، وبرنامج الترتيبات الثنائية والإقليمية. وفي هذا الصدد، نظمت الأمانة جلسات إحاطة من قبل الخبراء ومشاورات رفيعة المستوى لوفد من السلطة الفلسطينية في جنيف في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠٠١ فيما يتعلق بالاستعدادات الفلسطينية لتحقيق قدر أكبر من الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، يقوم مسؤولو التدريب التابعون للسلطة الفلسطينية بتكييف المواد التدريبية التي أعدها الأونكتاد في مجال الدبلوماسية التجارية وذلك من أجل استخدامها في سلسلة من حلقات العمل الممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح القطاع الخاص الفلسطيني والتي سيتم عقدها من قبل السلطة الفلسطينية والأونكتاد وخبراء عرب. كما طُلب من الأونكتاد عقد دورة تدريبية ميدانية لفريق استشاري تقني تابع للسلطة الفلسطينية بشأن القضايا ذات الصلة بتجارة الخدمات. ومن المزمع تنفيذ كلا النشاطين في صيف عام ٢٠٠١ إذا ما سمحت الظروف بذلك. وفي هذه الأثناء، يتواصل خلال عام ٢٠٠١ أيضاً توفير الخدمات الاستشارية بشأن قضايا التجارة الإقليمية وسياسة التجارة الثنائية وتجارة الخدمات.

٣٠- وفي إطار هذا العنوان البرنامجي، لم يتسن الشروع في العمل بشأن مشروعين آخرين من المشاريع ذات الأولوية وذلك بسبب الافتقار إلى التمويل. وقد طلبت السلطة الفلسطينية مساعدة في مجال تجارة الترانزيت والنقل العابر، وبخاصة فيما يتعلق بإعداد اتفاقات إطارية لتجارة الترانزيت مع البلدان المجاورة، وهو مجال تزايدت أهميته في أعقاب الأزمة الأخيرة. ولم يتمكن الأونكتاد حتى الآن إلا من توفير قدر محدود من الخدمات الاستشارية. وهناك مشروع لمساعدة السلطة الفلسطينية في مجال المشتريات الدولية من السلع الغذائية الاستراتيجية لا يزال ينتظر التنفيذ، على الرغم من المشاكل المتزايدة التي تواجهها السلطة الفلسطينية في هذا المجال والإعلان مؤخراً عن مشروع رئيسي للسلطة الفلسطينية يتمثل في إنشاء مخازن للحبوب في ثلاثة مواقع في الأرض الفلسطينية.

٢ - تيسير التجارة وخدمات النقل والتمويل

٣١- لقد تم إحراز تقدم كبير في الإعداد لقيام الأونكتاد بتقديم مساعدة ملموسة جديدة في هذا القطاع، مع الموافقة على مشروع لتقديم المساعدة التمهيدية للسلطة الفلسطينية في إطار برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (ASYCUDA++). وسيتم تمويل هذا المشروع من قبل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار

(بيكدار)، الذي يتولى إدارة الصندوق الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية التابع للبنك الدولي. وتشكل أنشطة عام ٢٠٠١ المرحلة الأولى من مشروع لبناء القدرات يتألف من ثلاث مراحل، وسيقوم الأونكتاد خلالها بتزويد السلطة الفلسطينية بتدريب شامل فيما يتصل بالعناصر الأساسية لبرامج تحديث الجمارك، وذلك بهدف بناء قدرات المدراء والموظفين. وسيشتمل هذا على توفير التدريب بشأن تكنولوجيا المعلومات والأتمتة من خلال نظام ++ASYCUDA. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم مقترحات محددة فيما يتصل بتنفيذ الإجراءات الجمركية المبسطة المكيفة مع بيئة مؤتمتة، فضلاً عن التغيرات اللازمة في الأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وسيتم وضع نموذج تجريبي لبرنامج ++ASYCUDA مع تركيب هذا النموذج وتجريبه في المراكز الجمركية.

٣٢- وهناك اقتراح مشروع هام آخر في هذا القطاع يهدف إلى تعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية لميناء غزة، بما في ذلك المساعدة في تنشيط عمل سلطة الميناء، وتقييم المسائل القانونية والاستعداد لتنفيذ برنامج التدريب البحري (TRAINMAR)، الذي تم تحديثه في أواخر عام ٢٠٠٠ في أعقاب بعثة خبراء أوفدها الأونكتاد إلى غزة. وعلى الرغم من أن بناء الميناء قد توقف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، فقد كان من المقرر أن تستأنف الاستعدادات المؤسسية والقانونية في منتصف عام ٢٠٠١، مما دفع سلطة الميناء إلى أن تطلب من الأونكتاد أن يمضي قدماً في الجهود الرامية إلى تأمين التمويل اللازم لأنشطة المساعدة التقنية في هذا المجال، بما في ذلك إجراء تقييم تقني للبدائل الانتقالية للسلطة الفلسطينية في مجال النقل البحري.

٣- التمويل والتنمية

٣٣- إن من بين مجالات المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد والتي تساعد السلطة الفلسطينية في توليد قدرات جديدة لمواجهة التحدي الناشئ عن تزايد حجم الدين العام مجال يتمثل في مشروع تركيب نظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS)، الذي كان من المقرر أن يبدأ تنفيذه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أنه لم يتسن البدء في تنفيذ الأنشطة الميدانية وفقاً لما كان مخططاً له، فقد أنجز العمل الأولي بشأن التصميم المؤسسي لإدارة الديون العامة التابعة لوزارة المالية، بالإضافة إلى الأعمال التحضيرية لدراسة بشأن الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالديون. وفي غضون ذلك، تم الاتفاق مع السلطة الفلسطينية على إعادة تحديد مراحل خطة عمل المشروع لكي يتسنى تنفيذه بالكامل في صيف عام ٢٠٠١. ويتسم هذا المشروع بأهمية خاصة بالنظر إلى مركز الدين العام للسلطة الفلسطينية الذي ما يزال آخذاً في الظهور، وأوجه التآزر المحتملة مع المشاريع الأخرى المنفذة في المنطقة في إطار برنامج "ديمفاس" وذلك من خلال تقاسم الخبرات وتطوير نسخة عربية من برنامج DMFAS 5.2. وعندما يدخل برنامج "ديمفاس" حيز التنفيذ لدى السلطة الفلسطينية، يمكن للصلات التي تربطه بنظم التحليل المالي والاقتصادي الأخرى، (بما فيها مشروع إطار محاكاة الاقتصاد الكلي الفلسطيني الذي لا يزال غير ممول) أن تعزز تنمية القدرات اللازمة لإدارة الموارد المالية وصياغة السياسات الاقتصادية.

٤ - الاستثمار ومشاريع الأعمال والمنافسة

٣٤ - كان من المقرر لأنشطة المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد في هذه المجالات أن تدخل مرحلة جديدة في عام ٢٠٠٠ مع بدء تنفيذ المشروع الرامي إلى دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (EMPRETEC). وعلى الرغم من أنه قد تم الاتفاق في منتصف عام ٢٠٠٠ على وثيقة مشروع مع الجهة المناظرة التابعة للسلطة الفلسطينية (الشركة المصرفية الفلسطينية)، فإنه لم يتسن الشروع في تنفيذ أنشطة المشروع التي تعتمد إلى حد بعيد على استقرار الأوضاع الميدانية. إلا أن الأزمة الأخيرة قد زادت من أهمية مساهمة هذا المشروع الذي سيتم تنسيقه على نحو وثيق مع برامج أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. فهذا المشروع لن يساعد فقط في توليد قدرات وفرص جديدة لمنظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الذين كان وقع الأزمة شديداً عليهم بصفة خاصة، بل إنه سيساعد أيضاً في بناء قاعدة متينة من العملاء تسمح بأن يتم على نحو متزايد تأمين التمويل الإنمائي اللازم لهذا القطاع من قبل المانحين عن طريق النظام المصرفي المحلي.

جيم - استجابة الأونكتاد/مركز التجارة الدولية للأزمة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية والتنسيق فيما بين الوكالات

٣٥ - لقد كانت إعادة توجيه الاقتصاد الفلسطيني نحو إقامة علاقات أكثر توازناً مع إسرائيل مسألة ضرورية حتى قبل حدوث الأزمة الأخيرة وذلك بالنظر إلى ما سجله القطاع التجاري الفلسطيني من أداء مخيب للآمال على مدى السنوات القليلة الماضية. وكما أوضح في الفصل الأول، فإن هذه الأزمة تلقي شكوكاً جديدة حول إطار وأسس السياسة التجارية والاقتصادية منذ عام ١٩٩٤. كما أن مسار التعاون الاقتصادي الذي التزم به الطرفان يخضع لعملية تدقيق وتمحيص من كلا الجانبين وفقاً لتطور الحالة على الأرض. ويتعين على الخبراء والمسؤولين عن رسم السياسات إعادة النظر في النظام التجاري القائم من حيث قدرته على الاستجابة للأولويات الإنمائية. ويشير تسارع وتيرة العمليتين التوأمين المتمثلتين في العولمة والتحرير، وتراجع معدلات التبادل التجاري فيما يتصل بالمنتجات القائمة على كثافة العمل، وضعف الأوضاع التي تواجه البلدان النامية فيما يتصل بإمكانية الوصول إلى الأسواق، تحديات رئيسية لها انعكاساتها الهامة على آفاق تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

٣٦ - وفي سياق عملية إعادة التقييم والتوجيه، طلبت السلطة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ مساعدة تقنية عاجلة ومنسقة من الأونكتاد ومن مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، من أجل التصدي للضغوط الفورية والتخطيط لاعتماد بدائل ناجعة لعرض الترتيبات الاقتصادية والتجارية. وقد أدت المشاورات بين السلطة الفلسطينية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية إلى تحديد عدد من مجالات المساعدة المحددة التي تدرج ضمن مجالات الاختصاص التقني لكلتا الوكالتين وبرامج عملهما. ويتم تجميع أنشطة المساعدة التقنية المقترحة ضمن ثلاثة مجالات: خدمات النقل والتمويل والهيكل الأساسية في ميدان التجارة؛ وتنويع

الأسواق وتدابير دعم التجارة؛ ودعم السياسة التجارية. وتعكس مجالات المساعدة هذه الاحتياجات الجديدة والفورية الناشئة عن الحالة الراهنة والتحديات التي يثيرها ظهور اقتصاد فلسطيني متميز. كما أنها تستجيب للمتطلبات القصيرة والطويلة الأجل المتمثلة في تنويع وتيسير التجارة الفلسطينية.

٣٧- إن المساعدة التقنية التي يقترح تقديمها في هذه المرحلة من قبل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية تهدف إلى التوصل، في غضون إطار زمني قصير لا يتجاوز الستة أشهر، إلى إجراء تقييمات متعمقة لخيارات السياسة العامة والخيارات التقنية، وخطط العمل على صعيد السياسة العامة، وخطط العمل التقنية، فضلاً عن وثائق مشاريع لأغراض تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية أو الرأسمالية التي تنفذ على سبيل المتابعة. ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات الملحة والاستجابة للنداء الموجه من السلطة الفلسطينية استجابة شاملة ومستمرة، يقدر أنه سيلزم توفير ما مقداره ٤٠٥ ٠٠٠ دولار من موارد خارجة عن الميزانية. ولئن كان من الممكن للمساعدة المقدمة من الأونكتاد/مركز التجارة الدولية أن تؤدي دوراً تقنياً محفزاً في تمهيد الطريق أمام تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية التي يعتبر تنفيذها من الشروط الأساسية لإعادة توجيه وإعادة هيكلة التجارة الخارجية الفلسطينية، فإن الأمر سيكون متروكاً للسلطة الفلسطينية وللمانحين لتوجيه هذه المساعدة نحو مشاريع وبرامج تشغيلية. وفي أوائل عام ٢٠٠١، وجه الأمين العام للأونكتاد والمدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية طلباً إلى المانحين الثنائيين ووكالات التمويل المتعددة الأطراف لتقديم دعم مالي يمكن السلطة الفلسطينية من تنفيذ هذه المشاريع، ولكنه لم يتم حتى الآن تقديم أية تبرعات.

٣٨- وفي هذه الأثناء، قامت الأمانة بتكثيف مساهماتها في عملية التنسيق والمواءمة فيما بين الوكالات. وتعتبر علاقات العمل الوثيقة، بالتضافر مع الجهود ذات الصلة والعمل مع الوكالات الدولية المعنية، سمة من السمات الملزمة لجميع أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، وقد ثبت أن هذه العلاقات تحقق أوجه تآزر وفوائد لجميع الشركاء. وقد قدمت الأمانة مساهمات موضوعية في عدة اجتماعات للتنسيق والتشاور شاركت فيها خلال الفترة، بما فيها اجتماع البنك الإسلامي للتنمية بشأن تدعيم الاقتصاد الفلسطيني (القاهرة، ٢٨-٢٩ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠١)، والحلقة الدراسية للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (فيينا، ٢٠-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١)، واجتماع الأمم المتحدة السنوي المشترك بين الوكالات (غزة، ٢٧-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١).

الجدول ٢

برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، ١٩٩٧-٢٠٠٢ (كما هو في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

المشاريع الممولة جزئياً والمشاريع غير الممولة مينة (بحروف مائلة)	البرنامج/المشروع	الهيئة الماطرة في السلطة الفلسطينية	المدة	حالة التمويل (بالدولارات - باستثناء تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية)			مصدر التمويل*	حالة التنفيذ
				الميزانية الإجمالية	التعهدات	النفقات		
السياسات والاستراتيجيات التجارية (TPS)								
TPS1: البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية: المرحلة الأولى	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٩٩٨-١٩٩٩	٧٠.٠٠٠	٧٠.٠٠٠	٧٠.٠٠٠	اليونيتار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد	أُنجز التنفيذ في عام ١٩٩٩: ثلاث حلقات عمل لتدريب المجموعات.	
TPS2: البرنامج التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية: المرحلة الثانية	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠٠-٢٠٠١	١١٠.٠٠٠	٦٥.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	المملكة المتحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بدأ التنفيذ في عام ٢٠٠٠؛ حلقات عمل تدريبية في عام ٢٠٠١.	
TPS3: ترتيبات التجارة الثنائية والإقليمية	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٩٩٨-٢٠٠٠	٩٠.٠٠٠	٣٥.٠٠٠	٣٥.٠٠٠	الأونكتاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	خدمات مقدم من الخبراء وخدمات استشارية، ١٩٩٨-١٩٩٩؛ أنشطة جديدة بشأن القضايا الإقليمية في ٢٠٠١.	
TPS4: تجارة الترانزيت والنقل العابر	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠٠-٢٠٠١	٣٠.٠٠٠	٣.٠٠٠	٣.٠٠٠	الأونكتاد	خدمات استشارية/خدمات الخبراء وحلقات عمل لتدريب المجموعات؛ يجري البحث عن تمويل.	
TPS5: المشتريات الدولية من السلع الغذائية الاستراتيجية	وزارة التموين	٢٠٠١-٢٠٠٢	١٠٣.٠٠٠	-	-	-	اقتراح مشروع منقح وافقت عليه السلطة الفلسطينية. يجري الاتصال بالمانحين.	
تيسير التجارة وخدمات النقل والتمويل (TFL)								
TFL1: تعزيز القدرات التشغيلية في مجال إدارة الجمارك	وزارة المالية	١٩٩٧-١٩٩٩	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	الأونكتاد	بعثات تقييم في عام ١٩٩٧ وعرض برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية، ١٩٩٩.	
TFL2: التعاون دون الإقليمي للسلطة الفلسطينية مع مصر والأردن: المرحلة الأولى	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٩٩٨-١٩٩٩	١١٠.٠٠٠	١١٠.٠٠٠	١١٠.٠٠٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	أُنجز التنفيذ في عام ١٩٩٩؛ تم توفير الخدمات الاستشارية على سبيل المتابعة في عام ٢٠٠٠.	
TFL3: تعزيز الكفاءة التجارية: النقطة التجارية الفلسطينية في رام الله	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٩٩٩-٢٠٠٠	١٧٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	إيطاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دخلت النقطة التجارية الفلسطينية مرحلة التشغيل عام ٢٠٠٠، عملية المتابعة الخاصة بغزة لم تُموّل بعد.	
TFL4: التعاون دون الإقليمي للسلطة الفلسطينية مع مصر والأردن: المرحلة الثانية	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠١-٢٠٠٢	١٠٢.٠٠٠	-	-	-	اقتراح مشروع متابعة: يجري العمل على تأمين التمويل.	
TFL5: تعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية لميناء غزة، المسائل القانونية، برنامج التدريب البحري	سلطة ميناء غزة	٢٠٠١-٢٠٠٢	٨٢.٠٠٠	-	٢.٠٠٠	الأونكتاد	إقرار اقتراح إيفاد بعثة خاصة بالميناء؛ يجري النظر في تنفيذ برنامج تدريبي؛ يجري العمل على تأمين التمويل.	
TFL6: الاستعدادات لتركيبة النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية - المرحلة الأولى	وزارة المالية	٢٠٠١	٣٨٥.٠٠٠	٣٨٥.٠٠٠	-	المجلس الفلسطيني للإعمار والتنمية/ الصندوق الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية	تمت الموافقة على وثيقة مشروع المرحلة الأولى؛ وتم تأمين التمويل.	

المشاريع الممولة جزئياً والمشاريع غير الممولة مينة (بحروف مائلة)	البرنامج/المشروع	الهيئة المناظرة في السلطة الفلسطينية	المدة	حالة التمويل (بالدولارات - باستثناء تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية)			مصدر التمويل*	حالة التنفيذ
				الميزانية الإجمالية	التعهدات	التفقات		
<i>TFL7</i> : تنمية الموارد البشرية في مجال التجارة: برنامج التدريب في مجال التجار	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠٢	-	-	-	٤٠٠٠٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بدأت الأنشطة الأولية في عام ١٩٩٨؛ ولم يبدأ بعد تقييم الاحتياجات الجديدة.
<i>TFL8</i> : الاستعدادات لتركيب النظام الآلي للبيانات الجمركية - المرحلتان الثانية والثالثة	وزارة المالية	٢٠٠٢-٢٠٠٣	-	-	-	-	-	برمجة التركيب الكامل في إطار المرحلة الأولى؛ يجري العمل على تأمين التمويل.
التمويل والتنمية (FD)								
<i>FD1</i> : تعزيز القدرات في مجال مراقبة الديون والتحليل المالي	وزارة المالية	٢٠٠١-٢٠٠٢	٥٣١٠٠٠	٥٣١٠٠٠	٢٠٠٠	-	الترويج	تم التوقيع على وثيقة المشروع وتخصيص الموارد في نهاية عام ٢٠٠٠؛ تأخر البدء في التنفيذ.
<i>FD2</i> : تعزيز قدرات قطاع التأمين المحلي	وزارة المالية	٢٠٠١	١٥٠٠٠٠	-	-	-	-	خدمات استشارية في عام ١٩٩٧؛ يُنتظر إيفاد بعثة تقييم جديدة وتحديث اقتراحات المشروع.
<i>FD3</i> : إطار محاكاة الاقتصاد الكلي الفلسطيني	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠١-٢٠٠٢	٥٠٠٠٠	-	-	-	-	خدمات استشارية وحلقات عمل لتدريب المجموعات؛ يجري العمل على تأمين التمويل.
الاستثمار والمشاريع والمنافسة (IEC)								
<i>IEC1</i> : دراسة جدوى لإنشاء للمنطقة الصناعية في نابلس	وزارة الصناعة	١٩٩٧-١٩٩٩	٢٦٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	-	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	أُنجز التنفيذ في عام ١٩٩٩.
<i>IEC2</i> : تقديم الدعم لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: برنامج EMPRETEC	الشركة المصرفية الفلسطينية	٢٠٠١-٢٠٠٢	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	-	-	إيطاليا	تم إقرار وثيقة المشروع؛ أُرجى البدء في التنفيذ حتى عام ٢٠٠١.
<i>IEC3</i> : سياسات تشجيع الاستثمار	وزارة الاقتصاد والتجارة	١٩٩٨-٢٠٠٠	٤٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠	-	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مشاركة خبراء من السلطة الفلسطينية في ندوات إقليمية؛ يُنتظر تقديم خدمات استشارية جديدة.
<i>IEC4</i> : سياسة المنافسة الفلسطينية	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠١-٢٠٠٢	-	-	-	-	-	تم تأجيل إيفاد بعثة تقييم.
المساعدة التقنية العاجلة للقطاع التجاري الفلسطيني (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية/مركز التجارة الدولية)								
تسعة مشاريع مساعدة تقنية في ثلاثة مجالات: خدمات النقل والتمويل/ الهياكل الأساسية؛ تدابير تنويع الأسواق ودعم التجارة؛ السياسة التجارية	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٠٠١-٢٠٠٢	٤٠٥٠٠٠	١٥٠٠٠	-	-	الأونكتاد	وجه الأونكتاد/مركز التجارة الدولية طلباً إلى المانحين لتوفير التمويل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛ تم تخصيص موارد من الصندوق الاستثماري للأونكتاد ومن الميزانية العادية لتمويل ثلاثة أنشطة ذاتية أولية.
المجموع: ٢١ مشروعاً	ست جهات منازرة		٣٨٠٠٠٠٠	١٩٤٤٠٠	٦٥٣٠٠٠			

الحواشي

(١) وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، تدل الإشارات إلى الأرض الفلسطينية المحتلة الواردة في هذا التقرير على قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية (وتوخياً للإيجاز، يُستخدم أيضاً تعبير "الأرض الفلسطينية" حسب الاقتضاء)؛ وتشير كلمة "فلسطين" المستخدمة في هذا التقرير إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الفلسطينية في أعقاب اتفاقات السلام المعقودة مع إسرائيل في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. وما لم يرد في النص ما يدل على خلاف ذلك، فإن البيانات الواردة في هذا التقرير بشأن الاقتصاد الفلسطيني تنطبق على قطاع غزة والضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية.

(٢) Palestinian Economic Policy Research Institute-MAS, *MAS Economic Monitor*, No. 7, 2000.

(٣) إن الملاحظات التي أبدتها الأونكتاد في مراحل سابقة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني يمكن أن تشير بكل سهولة إلى أزمة ٢٠٠٠-٢٠٠١. فقبل عشر سنوات، حددت الأمانة في تقريرها إلى مجلس التجارة والتنمية، بشأن تأثير أزمة الخليج، العوامل التي ظلت على مدى العقد تعوق الجهود الفلسطينية والدولية المتضافرة المبذولة من أجل دعم مسار النمو والتنمية. انظر الأونكتاد، "التطورات الأخيرة في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/1305)، جنيف، ١٩٩١، الفقرات '١' و'٢' و'٦٤'.

(٤) حسبما استُعرضت في تقارير الأمانة المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية منذ عام ١٩٩٤.

(٥) كما أن الشركات المسجلة حديثاً تتسم بتدني الاستثمار الرأسمالي ومستوى العمالة؛ وتشكل الشركات الخاصة الصغيرة ما يزيد عن نصف مجموع الشركات المسجلة حديثاً. وقد بلغت القيمة الإجمالية لـ "مشاريع الاستثمار المعتمدة" من قبل السلطة الفلسطينية ٢٩٨ مليون دولار بحلول عام ١٩٩٩. وستؤدي هذه المشاريع، عند تنفيذها، إلى خلق نحو ٣٠٠٠ فرصة عمل جديدة. تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص، غزة، ربيع عام ٢٠٠٠.

(٦) يرجع نمو نصيب قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى أسباب منها قيام الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء بإعادة تقدير مساهمة قطاع الصناعة من خلال زيادة حجم هذه المساهمة بعد عام ١٩٩٤ مقارنة بالبيانات الإسرائيلية الخاصة بالفترة السابقة لعام ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

(٧) انظر الأونكتاد، "آفاق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني: استراتيجيات وسياسات الإعمار والتنمية" (UNCTAD/ECDC/SEU/12)، جنيف، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦.

(٨) وصل صافي دخل عوامل الإنتاج في عام ١٩٩٩ إلى ما يعادل ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه سجل انخفاضاً طفيفاً عما كان عليه في عام ١٩٩٣ (٢٢ في المائة). وبالإضافة إلى تزايد سرعة تأثير الاقتصاد بالصددمات الخارجية، يؤدي ضعف مساهمة المصادر المحلية في نمو الدخل القومي إلى تفاقم حالة "الافتقار إلى الموازنة بين مصادر الدخل واستخدامات ذلك الدخل، من جهة، وبين عرض السلع والخدمات والطلب عليها من جهة أخرى". انظر الأونكتاد، "آفاق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٠-٢٠١٠: إطار كمي" (UNCTAD/ECDC/SEU/6)، جنيف، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(٩) وقد اشتملت هذه على المشاريع المشتركة التي تجمع الأصول من القطاعين الخاص والعام على السواء، بدعم من نخبة من الوكالات المحتكرة للواردات، وترتيبات الوكالة الحصرية والترتيبات المتعلقة بحقوق الامتياز والتمثيل فضلاً عن الصفقات التجارية المربحة القصيرة الأجل.

(١٠) ومن الأمثلة على ذلك حالة اتفاق الشراكة المؤقت مع الاتحاد الأوروبي الذي يمنح الفلسطينيين حصصاً محدودة تقل كثيراً عن مستوى الإمكانيات التصديرية، وبخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية. وزارة المالية التابعة للسلطة الفلسطينية، "تقرير شامل عن الخسائر الإجمالية للأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١"، غزة، نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(١١) وفي عام ١٩٩٨، أثرت عمليات الإغلاق على ١٤ يوماً ونصف يوم، مما أسفر عن خسارة بنسبة ٥,٢ في المائة من أيام العمل مقارنة بخسارة بلغت نسبتها ٢٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٧. انظر "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، تقرير مقدم من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص، ربيع عام ١٩٩٩، غزة.

(١٢) - إن "بروتوكول العلاقات الاقتصادية" الموقع في عام ١٩٩٤ من قبل إسرائيل وفلسطين "يحدد الاتفاق التعاقدي الذي سيحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وسيشمل الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية" (المادة الأولى ١).

(١٣) السلطة الفلسطينية، وزارة المالية، غزة، نيسان/أبريل ٢٠٠١، مرجع سابق.

الحواشي (تابع)

(١٤) انخفض عدد شحنات الأسمت الأردنية إلى الأرض الفلسطينية من ٧٥ ٠٠٠ طن إلى ٢٠ ٠٠٠ طن في الشهر منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بينما تم وقف إمدادات الطاقة والوقود لمدة أسبوع خلال شهري شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠٠١. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "Closure Update"، العدد ٢٩، غزة، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(١٥) تم نشر العديد من التقديرات القطاعية والكلية التي وضعتها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالخسائر الاقتصادية وذلك بالنسبة لفترات مرجعية مختلفة وباستخدام منهجيات مختلفة. ويبدو أن التقديرات الأدنى التي تستند إلى بيانات الدراسات الاستقصائية الميدانية التي أجراها الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء هي الأكثر موثوقية.

(١٦) الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، "الخسائر المباشرة للاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الحصار الإسرائيلي"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص، "تأثير المواجهات والقيود المفروضة على حركة التنقل وإغلاق الحدود على الاقتصاد الفلسطيني، ١ تشرين الأول/أكتوبر - ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١"، غزة، شباط/فبراير ٢٠٠١. ويشير بعض المصادر إلى أن الخسائر الإجمالية قد زادت كثيراً عن الأرقام المذكورة. انظر السلطة الفلسطينية، وزارة المالية، غزة، نيسان/أبريل ٢٠٠١، مرجع سابق.

(١٧) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص، غزة، شباط/فبراير ٢٠٠١، مرجع سابق.

(١٨) انظر المرجع السابق نفسه والبنك الدولي، "تأثير عمليات الإغلاق المطول على الفقر الفلسطيني"، غزة، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

(١٩) انظر الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، "تأثير التدابير الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية"، نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(٢٠) صحيفة الحياة الجديدة، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١، القدس، ومنظمة التحرير الفلسطينية، "أزمة ثقة"، تقرير ثانٍ مقدم إلى لجنة تقصي الحقائق المنشأة بموجب اتفاق شرم الشيخ، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(٢١) البنك الدولي، "منحة بمبلغ ١٢ مليون دولار مقدمة من البنك الدولي في إطار جهد يرمي إلى معالجة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الضفة الغربية وغزة"، بيان صحفي، واشنطن العاصمة، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛ ومكتب تمثيل المفوضية الأوروبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، "دفعة خاصة من سلطات المفوضية إلى السلطة الفلسطينية"، بيان صحفي، القدس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛ وصحيفة القدس، "الجامعة العربية تتعهد بدفع مبلغ

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٢١) تابع

٢٤٠ مليون دولار في شكل مساعدة عاجلة للسلطة الفلسطينية"، القدس، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١؛ وصحيفة الشرق الأوسط، "تقرير عن الدول العربية المانحة المتبرعة لصندوق انتفاضة الأقصى"، لندن، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(٢٢) أشار وزير الاقتصاد والتجارة التابعة في السلطة الفلسطينية في أوائل عام ٢٠٠١ إلى أن الاقتصاد سيحتاج إلى فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات لكي يستعيد مستوى الأداء الذي كان قد حققه في منتصف عام ٢٠٠٠؛ مقتبس في صحيفة القدس العربي، لندن، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٢٣) صحيفة هاآرتس، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٢٤) ترك المزارعون الفلسطينيون فواكه الفراولة على أشجارها خلال موسم الحصاد السابق، بينما لم يتجاوز حجم الصادرات ٨٥٠ طناً من أصل ٢ ٠٠٠ طن مخصصة للتصدير للأسواق الخارجية. انظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان "Closure Update"، العدد ٣٣، غزة، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٢٥) السلطة الفلسطينية، وزارة المالية، غزة، نيسان/أبريل ٢٠٠١، مرجع سابق.

(٢٦) Palestinian Authority and International Monetary Fund, "West Bank and Gaza economic policy framework - progress report", 31 May 2000, p. 4

(٢٧) الأونكتاد، "الاقتصاد الفلسطيني: إنجازات الفترة الانتقالية ومهام للمستقبل" (UNCTAD/GDS/APP/1)، جنيف، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الصفحة ٣٩.

(٢٨) الأونكتاد، "آفاق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني: إطار محاكاة للاقتصاد الكلي (MSF)" (UNCTAD/GDS/APP/3) (ستصدر قريباً).

— — — — —